

## محاربة الفساد

بعض الوزراء منشغلون بمحاربة الفساد، والقادة الكبار يؤكدون ان المعالجة بدأت وستستمر الى أن يُقضى على الفساد، ولم يعرف معلم الفساد أى من الم chromium على ان المعالجة قد بدأت. وزيران أحدهما سابق والأخر حمام بارع على الصعيد الدولي تصدياً بالقول أو الكتابة لموضوع الفساد ولم يبين ايًّا منهما طريق المعالجة، وكلاهما لم يتناول استحالة محاربة الفساد ما دام هنالك قانون يواجه كل من يتهمه مسؤولاً بالفساد بتقديم البراهين الحسية على هذا الفساد وإلا تعرّض الملاحقة القضائية والسجن. المحامي كميل أبو سليمان، وهو قانوني بارع ساهم في تنظيم عقود استدانة الدولة ويعتبر من نجوم مكتب حقوقى أميركي مشهور يعمل انتللاً من لندن، صرخ عقب توقيفه بأنه لن يرضى باستمرار الفساد قطعاً وسيعمل على اطفائه في القطاع العام بكل قدراته. الوزير كميل أبو سليمان يعرف معوقات كشف الفساد وتعرّض من يدعى بالفساد اذا لم يوفر البراهين الحسية وبهمنا ان نعرف برنامجه لضبط الفساد والقضاء عليه. الوزير السابق ناصر السعيدي، الذي كان نائباً لحاكم مصرف لبنان، وزيراً للاقتصاد في حكومة الرئيس اميل لحود، لم يتصل لمظاهر الفساد حتى ابسط الفساد، أي ممارسات التحكم بالأسواق والخدمات وقد كتب مقالاً مطولاً قبل أيام أكد فيه ان معالجة الفساد تستوجب اقرار مستوجبات الحكومة الالكترونية وتنفيذها. ليس هنالك شك في توجهات كميل أبو سليمان وناصر السعيدي، لكن توجهاتهم تستوجب انقضاء وقت وتكرّيس فرق عمل من مؤهلين متقدرين، سواء أفراد أو مؤسسات. وهنالك لبنانيون عالجووا هذا الموضوع في بلدان ومن طريقة مؤسسات دولية اسهمت في ضبط السرقات والهدر في بلدان تمثال أوضاعها أوضاع لبنان. ان الوضع المهترئ لضبط الهرد ومواجهة الفاسدين في لبنان يفرض معالجة جوانب الفساد بصورة شاملة وعادلة، فهل يكون مثلاً المتعهد الذي دفع مبلغاً من المال لوزير أو مدير عام للحصول على عقد مضخمة ارقامه، مسؤولاً عن دون محاسبة من انجزوا شروط المناقصة؟ وهل المناقصات التي تتشوب شروطها اخطاء فاضحة تواجه من انجزا شروطها بعاقب أم لا؟ طبعاً هذه تساؤلات لن تجد جواباً إلا بعد انقضاء بعض الوقت حين يصبح الجواب لا مجال للتصحيح أو ان الهرد بسيط ومن أفسح في مجده صار مقاعداً بالنسبة الى وصفة ناصر السعيدي، نريد التنبية الى ان الاسراف في الهرد مستمر، ولبنان يحتاج الى قانون لا يعاقب المتهם بل المتهم، وموضوع الحكومة الالكترونية مطروح منذ ما يزيد على 30 عاماً. وللتذكرة نشير الى ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حينما أنشئ في السبعينيات، اختار شراء اجهزة IBM لتنفيذ برنامج يغطي حاجات الموظفين وخصائصهم كما جمّع المعلومات المتعلقة بالمضمونين في الضمان الصحي الذين يشكلون أكبر عدد من المضمونين. وبعد شراء المعدات الالكترونية وبرامجه وربطها بالتيار الكهربائي لم يتوافر فريق لتشغيلها. وبالفعل أصبحت في الحق الذي هو وراء مبني الادارة العامة، وحتى تاريخه ليس هنالك برنامج لمعالجة المعلومات المتعلقة بـ 1.3 مليون مضمون في فرع الامومة والضمان الصحي. اذا نظرنا الى الواقع اليوم، ماذَا نرى؟ اتهامات بالخط العريض من أحد نواب "حزب الله" وهو ضليع، لكن اتهاماته التي طاولت ما يدعى انه يساوي 11 مليار دولار لم يوفر أي ثبات، وكان الجواب عنها من الرئيس السنior الذي فند كل اتهام وأظهر ان الارقام مدونة في الموقع الالكتروني لوزارة المال منذ سنوات. في المقابل، هدر 25 مليار دولار، تشكل نسبة 45 في المئة اذا اضفنا اليها تكاليف الفوائد من الدين العام، لا حساب في شأنها بل استمرارية من الحكم في تأمين موارد اضافية تبلغ ملياري دولار، والانتاج الكهربائي على انخفاض مستمر وال الحاجة الى الباخر الترکية حسب وزارة الطاقة ضروري، ومشاريع الطاقة البديلة سواء الشمسية او التي تتحصل من الابراج الهوائية التي تلقط الرياح وتحولها الى طاقة متأخرة بسبب عراقل ادارية. الامر العجيب ان وزير الاقتصاد السابق فرض على المشتركون في المولدات الخاصة تركيب عدادات الكترونية. وهذه الخطوة كان يفترض في حال لزومها ان يطلبها وزير الطاقة والوزيران من الحزب نفسه، فلماذا المبادرة من وزير الاقتصاد؟ ان هذا القرار الذي فرض تغريم المتنبعين عن وصل استهلاكم بالعدادات الالكترونية يعني ان أصحاب المولدات الخاصة الذين يسوقون نسبة من انتاج محركاتهم اصبحوا يمارسون تأمين الكهرباء بصورة شرعية. فهل قرار الوزير اتخذ لمنعه اصحاب المولدات الخاصة، وان كان هذا الاقتراض صحيحًا فلماذا اخذ، هل يا ترى لعجز وزارة الطاقة عن الاتفاق مع شركة كهرباء زحلة التي كانت تولد الكهرباء لاستهلاك أهل زحلة و 13 قرية مجاورة 24/24 ساعة ويسعر 14 سنت لكل ساعة من الاستهلاك؟ ان الهرد المستمر في وزارة الطاقة يستحق التحقيق لأن الوزارة لا تصدر ميزانيات مدقة، ولم تتفق ايًّا من توصيات تقرير البنك الدولي انجز عام 1996 وأوصى بإنشاء هيئة ناظمة، وتنويف الحسابات على أيدي شركات معترف بقدراتها دولياً، وتجهيز غرفة تحكم الكترونية والتوجه الى استعمال الغاز كليمن من أجل توفير تكاليف المشتقات النفطية والاسهام في تنمية الاجواء التي أصبحت ملوثة الى حد بعيد. اضافة الى كل ذلك، نفرض الى نائب برأس لجنة المال والموازنة المسؤول الاول عن اعداد موازنة دقيقة، الاستمرار في هذه المهمة وهو بعيد عن الاختصاص المالي وقد أكد للمواطنين ان موازنة 2018 ستختض العجز 500 مليون دولار واذا بالنتيجة ارتفاع العجز مليار دولار. شؤون الطاقة، كما أكد المبعوث الفرنسي، هي ببيضة الميزان واذا لم تعالج لن تتحقق آمال المساعدات التي اعلن عنها بعد مؤتمر "سيدر"، وهذا الموقف من بريطانيا اضافة الى فرنسا والبنك الدولي، ولو اقتنعت هذه الدول والبنك الدولي بنية الاصلاح سيتأخر توفير المعونات فترة لا تقل عن 18 شهرًا يعاني خلالها لبنان استمرار انخفاض معدل النمو، وعدم توافر فرص العمل لشبابه وتدني مرتبة لبنان بين الدول النامية وعندئذ يصح ان نبحث عن معنى "لبنان القوي".